

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيتتحدادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧١/اتحادية/تميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين أكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز- المدعي -/ حسين جبار حمود .

التميز عليه/المدعى عليه/ رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/إضافة لوظيفته وكيله الموظف الحقوقي محمد باقر ذنون.

#### الإدعاء

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وان تم التعاقد معه للعمل لدى دائرة المدعى عليه بصفة مدرب في عام ٢٠٠٤ بموجب أمر إداري في مكتب انتخابات بغداد /الكرخ (عقد موازنة تشغيلية) واستمر لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١ وانه شارك في جميع العمليات الانتخابية وان خدمته قاربت سبع سنوات لدى دائرة المدعى عليه . ورغم ورود الكتاب المرقم (أ/دك/٢١٠٣) بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٧ من المكتب الوطني للمفوضية المتضمن ( ان يتم سد شواغر مكتب المحافظة بالمدرسين) كذلك ماجاء بكتاب دولة رئيس الوزراء ذي العدد (م د ن/٥/٦٥٩٩) في ٢٠٠٩/١٠/٢٨ الخاص بتثبيت ملاكات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بموجب القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠ وعلى الرغم من ذلك لم يتم شموله بهذا القرار والقانون بالتثبيت ضمن هيكلية المفوضية وانه قد رفع العديد من الطلبات الى السادة رئيس مجلس المفوضين ورئيس الإدارة الانتخابية ولم ترد الإجابة لحد الآن . وان دائرة المدعى عليه قامت بتعيين وإحالة العديد من موظفي عقود الموازنة الانتخابية المؤقتة الى عقود موازنة اعتيادية في المكتب الوطني ومكاتب المحافظات ودرجات وظيفية ثابتة حيث انه كان الأولى بدائرة المدعى عليه تعيينه وسد الدرجات الوظيفية الشاغرة كونه مدرب وعقده مع الدائرة المذكورة ضمن الموازنة الاعتيادية

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧١/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

التشغيلية . وانه بعد علمه بكتاب الإدارة الانتخابية الصادر بتاريخ ٢٠١١/٩/١٩ المعطوف على أعضام الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد (ق/٢/٥/٥٧/٣٠٧٠٦) في ٢٥/٨/٢٠١١ وماسبقه من القرار الإداري الذي أصدرته دائرة المدعى عليه (المفوضية) بإصدار أمر إداري بتعيينه (المميز) وتعليق مباشرته بعد المصادقة على هيكلية المفوضية ونظراً لعدم تنفيذ هذا الأمر بادر الى تقديم تظلم بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢ وتم رفعه بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣ الى رئيس مجلس المفوضين ولم ترد إجابة عليه . وانه سبق له وان أقام أمام محكمة القضاء الإداري الدعوى المرقمة (٥/قضاء إداري/٢٠١١) بتاريخ ٢٠١١/١/١٢ طالباً بتبئته على ملاحظات المفوضية فقررت المحكمة بتاريخ ٢٠١١/٧/١٣ برد دعوى المدعى من الناحية الشكلية كونه تظلم بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٣ وقد تبلى برفض تظلمه بتاريخ ٢٠١٠/١١/٩ . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١١/١١/١٤ طالباً بالحكم بإلزام المدعى عليه/إضافة توظيفته بشموله بقانون تثبيت ملاكات المفوضية وبدرجات وظيفية ثابتة ضمن هيكلية مكتب المحافظة فأصدرت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٢ وبعدد الاضبارة (٤٧٤/ق/٢٠١١) حكماً يقضى برد الدعوى شكلاً . ولعدم قناعة المميز بالحكم فقد بادر الى الطعن به تمييز أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٤/٣ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون ، ذلك ان المدعى (المميز) سبق وان قدم تظلاً للمدعى عليه /إضافة لتوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٣ ولم يتم الرد عليه ، وبموجبه أقام الدعوى المرقمة (٥/ق/٢٠١١) والتي ردت شكلاً بتاريخ ٢٠١١/٧/١٣ ، ثم عاد وقدم تظلاً ثانياً بنفس موضوع التظلم الأول بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣ ولم يتم الرد عليه وانه أقام هذه الدعوى بتاريخ ٢٠١١/١١/١٤ وحيث ان التظلم الذي يعتد به لغرض إقامة الدعوى هو التظلم الأول والذي كان بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٣ عليه فان هذه الدعوى تكون مقامة خارج المدة القانونية

كو٧ماری عیراق  
داد کای بالآی نیئتیحادی



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧١/اتحادية/تمییز/٢٠١٢

المنصوص عليها في الفقرة (ز) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل والبالغة (ستون) يوماً من تاريخ رفض النظم مما يستوجب رد الدعوى شكلاً وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد سارت بهذا الاتجاه وقضت برد الدعوى من الناحية الشكلية للأسباب المبينة في قرارها عليه يكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصادر القرار بالاتفاق في ٦/٦/٢٠١٢ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا

كوسو  
٠٣ الدعاوى